

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلحات

وقع التنبه عليه وجهان يكون انما يوقع الاول ان الزعم
 في اضافة القرب الى الكفة فوجه ولا يخفى ان يمكن جعل الكفة التي
 انضد واجبة الارتفاع في صفة التبعي كونه ايضاً ان الضم
 الحديث الذي اوردته في حاشيتها ووجه حاصل التنبه ان
 اختيار الخطاب بما فيه من التنبه على القرب تليق لانه
 ولما فيه من التنبه على الضم والتمسك بهن تليق بالامتنان
 وان علم يمكن ان يقال في اختيار طريق الخطاب به عاين صفة
 الاستقبال او الارتفاع مساو على ان يوقع مدلوله في التبعي
 بطريق الغيب او برأيه الاستقبال لان المقصود هنا
 بيان طرف المناظره ومدار المناظره على الخطاب كما لا يخفى
قوله اولاه **قوله** ان الكفة في حال الطامد ملا حقه كونه
 حاشراً او مشاهداً فان المدخل قبل التبعي ووجه قوله كونه
 المقرب لان المقصود به وجه اختيار الخطاب وانما
 الطامد يمكن وضعه بان المراد بقوله اولاً قبل التبعي كونه
 اي هو وقت المدخل لا يخفى ان الحديث الذي اوردته في
 صحتها مما يلائم بهذا المعنى في قوله كونه اولاً وهو ان
 المكان احضروا ظهر لمن لا يتضمم قوله واستبان منه
 ووجه قوله الحاشية كما يلازم ولم يقل كما يدل عليه لان الحديث
 المذكور مما يستلزم ان بلا حاشية في ذلك في مشاهد

وان كان
 لان بلا حاشية
 ان يكون المقصود
 في عرف الكفة
قوله واستبان منه
 في حال الطامد ان
 تقديم قوله كونه
 في المدخل او يجمع
 لا يستلزم كونه
 التقديم لا يلائم
 التبعي عن المدخل
 بان تقديم قوله
 يدل على ان ملا حقه
 متقدمة على المدخل
 على هذا المدخل
 قوله كونه
 على التبعي وانما
 مقام المدخل
 لا يقتضي تقديم
 هذا المدخل في
 وان كان
 لان بلا حاشية
 ان يكون المقصود
 في عرف الكفة
قوله واستبان منه
 في حال الطامد ان
 تقديم قوله كونه
 في المدخل او يجمع
 لا يستلزم كونه
 التقديم لا يلائم
 التبعي عن المدخل
 بان تقديم قوله
 يدل على ان ملا حقه
 متقدمة على المدخل
 على هذا المدخل
 قوله كونه
 على التبعي وانما
 مقام المدخل
 لا يقتضي تقديم
 هذا المدخل في

وقع التنبه عليه وجهان يكون انما يوقع الاول ان الزعم
 في اضافة القرب الى الكفة فوجه ولا يخفى ان يمكن جعل الكفة التي
 انضد واجبة الارتفاع في صفة التبعي كونه ايضاً ان الضم
 الحديث الذي اوردته في حاشيتها ووجه حاصل التنبه ان
 اختيار الخطاب بما فيه من التنبه على القرب تليق لانه
 ولما فيه من التنبه على الضم والتمسك بهن تليق بالامتنان
 وان علم يمكن ان يقال في اختيار طريق الخطاب به عاين صفة
 الاستقبال او الارتفاع مساو على ان يوقع مدلوله في التبعي
 بطريق الغيب او برأيه الاستقبال لان المقصود هنا
 بيان طرف المناظره ومدار المناظره على الخطاب كما لا يخفى
قوله اولاه **قوله** ان الكفة في حال الطامد ملا حقه كونه
 حاشراً او مشاهداً فان المدخل قبل التبعي ووجه قوله كونه
 المقرب لان المقصود به وجه اختيار الخطاب وانما
 الطامد يمكن وضعه بان المراد بقوله اولاً قبل التبعي كونه
 اي هو وقت المدخل لا يخفى ان الحديث الذي اوردته في
 صحتها مما يلائم بهذا المعنى في قوله كونه اولاً وهو ان
 المكان احضروا ظهر لمن لا يتضمم قوله واستبان منه
 ووجه قوله الحاشية كما يلازم ولم يقل كما يدل عليه لان الحديث
 المذكور مما يستلزم ان بلا حاشية في ذلك في مشاهد

وان كان
 لان بلا حاشية
 ان يكون المقصود
 في عرف الكفة
قوله واستبان منه
 في حال الطامد ان
 تقديم قوله كونه
 في المدخل او يجمع
 لا يستلزم كونه
 التقديم لا يلائم
 التبعي عن المدخل
 بان تقديم قوله
 يدل على ان ملا حقه
 متقدمة على المدخل
 على هذا المدخل
 قوله كونه
 على التبعي وانما
 مقام المدخل
 لا يقتضي تقديم
 هذا المدخل في

فيما بعد بل لما برهان ان الاولي في كلامه ايضا بمعنى القديم فلا ينظر
 فيه ما فيه وفيه ما فيه الا والاشارة الى ادفع العلوة
 المذكورين باثبات المقدرة الممتنعة بعد تحرير المديك بناء على
 انه يلزم قيام الحوادث بذاته والاشارة الى ان المقدم بان الحوادث
 قسم الموجود الى نوع والموجود الحاد في فيما نحن فيه من بل هو اول
 البحث ولذا ايجب الى تحرير المديك واما قيام الصفة المتجددة
 الغير الموجودة في النوع بذاته في حينه في الاتفاق كما اشار اليه
 في الحاشية على ان استخار قيام الحوادث بذاته عنوة
 عند الكلام في الاستدلال فيندفع بالاصالة في قوله بان
 ان يكون المعصود وقع الممتنع باثبات المقدرة الممتنعة
 وان لم يتم في الواقع لكانت ثابتة في الجملة ان يكون المعصود
 وقع السند المذكور اما بناء على فرضه ما اورد للثبوت او على
 توهمها وذلك لان للشيء المذكور مستندات اخرى لا يستلزم
 والتمس الشرعي ان الحقيقة اسلمه هذا الاصل بمعنى الراجح
 الراجح عند عدم الكافة والفرع ما يقابل واما الاصل في كلام المصنف
 فيجوز ان يكون هذا المعنى ويجوز ان يكون بمعنى التعلق و
 وضع ان الحقيقة لا يصلح لا بعدل كذا صار في كلامها واحد
 لكن انما الظاهر وهو فلا يجازي الادلة اذ ان الحقيقة
 ظاهرة دعوى بربوبية المقدرة الممتنعة لكنها لا تنفرد على اصالة
 الحقيقة

الحقيقة وقرينة الجواز وتوجب ان يراد انه لا يجازي الادلة
 غير الاصل في وجه الاعتقاد بعدد ما في قوله انا اللبس وبن كوكب
 قال السيد في التفسير في كماله في الحاشية ولا يخفى ان
 حقيقة التفسير المذكور استدلال باصالة الحقيقة وقرينة
 الجواز في اعتقاد الصراف عن الحقيقة لما ايجاز في كلامه او هذا
 الدليل كجذب لا يقيد الا القيد بالتمسك مع ازمة العلم بالثبوتية
 كما اشار اليه في الحاشية الاخرى في وجه ادلة البراهين فيقال
 النقص الاجمالي قد يكون باجزاء الدليل بحيث في مادة التعلق
 وقد يكون باجزاء ذبته وخلصه فيها وليس من جاز بان الدليل
 بعينه في مادة التعلق ان لا يشقوت الدليل ان في الموضوعات
 اصلا فيكون ان تقدم المديك يستلزم تقدم الدليل بل معناه
 ان لا يشقوت الدليل ان الا باختيار جزئية الحكم عليه في
 الاقضية الاقرائية ولا يشقوتان باختيار الجزئية المتكروية
 اما فيصاحف واثبات في الاقضية الاستثنائية وعلى هذا القيس
 الكلام في الاستقراء والتبديل وان شك ان ما نحن فيه
 من هذا القبيل هذا ويظهر من هذا التحقيق ضعف ما اشار اليه
 في الحاشية من ان النقص المذكور من القسم التوزيعي
 في ترتيب الدليل وخلصه في مادة التعلق على ما لا يخفى
 وهو ان التلاحح اة تفصيل الكلام في هذا المقام ان

هشام

اعلم ان الواشى اعلم ان ما نقلت في حواشي هذا الشرح
 لما كنت متكيوطة معتمد عليها عند بيان الترمذ الاشارة
 اليها في مواضعها بعد تحليلها المحمكون وتعتبر ما عن غير هذا
 الكتابيون ان الكذب الذين القوا والذين هم شون
 مت الحاشية الشريفة لمولانا
 ان الفصح على الشرح الطيف على الرسالة
 العفدية الاداب
 من يد العبد الضعيف
 المحتاج علي بن حمود
 عمه الله ولوالديه
 ويحيى المسلمين والكنية
 امين يا ذا الجلال
 في وقت العصر في سنة
 كعبا زرين

الحاشية على هذا الكتاب
 ايضا في سنة ١٠٠٠

سم
 سم
 سم

باب برهاني للكبيرة ابن سينا في اثبات قديم

اعلم ان كتابي هذا نقلت من
 الاول اثره في نسخ بعد هذا الاسم
 يكون في مقدمه على ذلك الاسم

بسم الله الرحمن الرحيم وبرهانيين
 لك الحمد والمنة وعلى فيك الصلوة والتحية
انا بعد انا قلت بطلام ان كان كنت ناقلا في كتابي الصحيح
 او مدعيها فالدليل ولا يخفى التفرق والدمى الاجازة او الخشنة
 طلبة الطبع على غير ذلك فاذا استعملت في غير نسخها في ذلك او مع السند
 ولا يرفع السند الا اذا كان مساويا او يفضي بالتحقق
 او كورس بدل الخلاف فيما الصورية حرمت ما نقلت
 الله في كتابي الجلام اربي ناقلا عن المفصدا او مدعيها بل
 اسند الطلام لا اذرة وليم الله موسى عليه السلام في كتابي
 الجاز في دفعه بالاصح او ينفص بالالف في بيان اضافة
 القدرة الى المقدور فيمنع مستدبانة حضية او يعارض
 بانه ثاوية الحروف المادنة فيمنع بان يقال ان اللام
 مركبة من الحروف ان اللام لغو الضواد وانما جدر اللام
 علم الفعول لا دليل على الرسالة في وقت العصر على
 العبد الضعيف علي بن حمود في شهر كعبا زارين

